اسم المصدر : عكاظ

التاريخ : 28-10-2010

رقم العدد : 16133 رقم الصفحة : 18 مسلسل : 141 رقم القصاصة : 1

أكد أنه لا مانع من إنشاء محكمة مرورية بقرار من المجلس الأع

٧٠ مقراً أنموذجياً للمحاكم والا

د. محمد العيسى شخصية العام الإسلامية

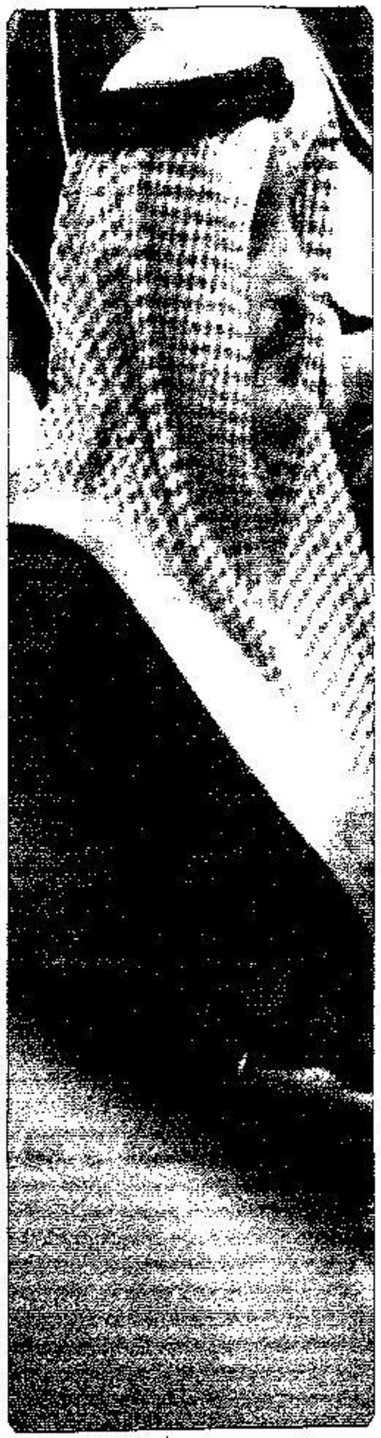

الأمير عبد العزيز بن ماجد متابعاً محاضرة د. العيسى

على للقضاء وموافقة المقام السامي.. وزير العدل العيسى:

مرافق العدلية في المناطق

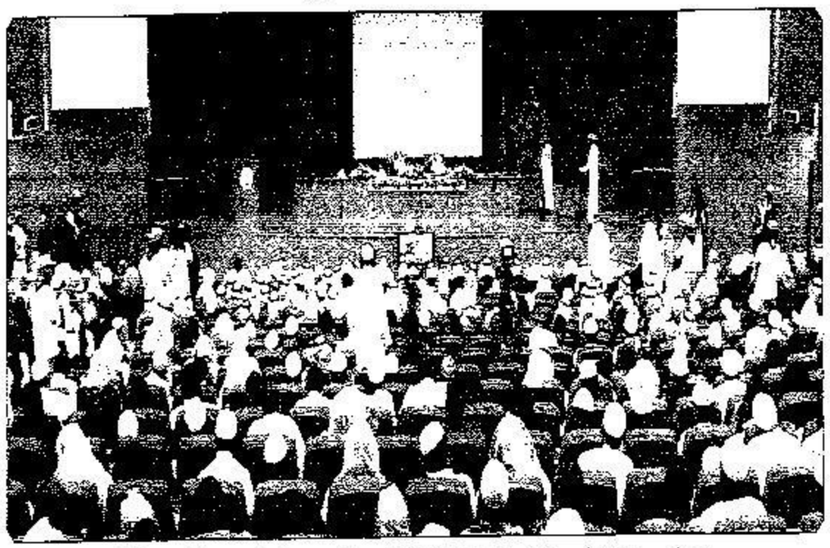

د. محمد العيسى متحدثاً في الجامعة الإسلامية.. المدينة المنورة الجارحة الأولى. تصوير: عبد المجيد الدويني، حسام كريدي، «عكاظ»

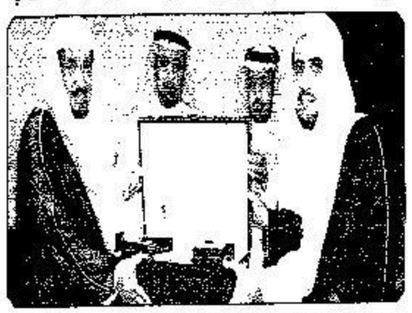

سير الجامعة الإسلامية.. محمد لحظة تكريمه وزير العدل.. محمد العيسى في المدينة المنورة.

خالد الغلاني - المدينة المنورة:

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن الوزارة تخطو خطوات جادة نحو إطلاق مشاريع تهدف إلى تقليل حجم القضايا المنظورة لدى المحاكم وتعجيل البت فيها.

وبين الوزير في محاضرة له المحاضرة الأولى في الجامعة الإسلامية.. المدينة المنورة أن أصالة المنهج في القضاء السعودي مستمد من بنائه على ثوابت راسخة مستوحاة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مشيرا الى أن ذلك يحمل قيمة كبيرة ومعنى عظيما.

وقال العيسى: يجب أن نفرق بين أمرين مهمين كثيرا ما يحصل فيهما اللبس جراء الخلط بينهما، وهما الجانب الموضوعي في القضاء والجانب الإجرائي.

ولفت وزير العدل إلى أن الجانب الموضوعي يقصد به المادة القضائية المبنية على أساس راسخ من تحكيم القرآن والسنة، الأمر الذي لا يقبل الجدال والنقاش، في حين أن الجانب الإجرائي هو التنظيم المستمد من الحكمة التي هي ضالة المؤمن.

واستدعى العيسى مقولة البعض قبل عقدين من الزمن حينما تم تدشين مشروع المرافعات القضائية، إذ وصفوا المشروع بأنه غزو وافد على قضاء المملكة، مشيرا إلى أن من انتقدوه تراجعوا أخيرا بعد بحث وتثبت.

أنهينا الترتيبات المسحية لتزويد المكاتب القضائية بخبراء الشريعة والأنظمة

المعيار الدولي النموذجي في عدد القضاة

إذ يبلغ عدد القضاة في المملكة ٤٠٠٠ قاض، في حين أن المعيار الدولي يبلغ ٦.٧ قاض لكل ١٠٠ ألف من السكان.

الوساطة والتوفيق

وكشف العيسى عن مشاريع جديدة منها «الوساطة والتوفيق» الذي تتم دراسته في مجلس الوزراء، مشيرا إلى أن هذا النظام ملزم في إحدى الدول وأسهم في الحد من تدفق القضايا لدى محاكمها بنسبة ٩٠ في المائة وفق إحصائية حصل عليها وفد من الوزارة زار تلك الدولة.

وبين وزير العدل أن هذه النسبة دفعت الوزارة لتعجيل الترفيع بالنظام لإقراره، وقال إن المشروع كان له دور بارز في خفض عدد حالات الطلاق في محكمة الضمان والأنكحة في جدة، إذ لم تتجاوز نسبة الطلاق السنوية بين السعوديين في المحافظة ٢ في المائة.

تكاليف الدعوى

وأفصح العيسى عن مشروع تجري دراسته حاليا تحت مسمى «تكاليف الدعوى»، موضحا أن القضاء لن يكون مجانبا في الوقت الحالي، إذ يدفع الخاسر والمبطل للدعوى مبالغ مالية وفق مشروع سيقر قريبا.

وكشف وزير العدل عن إنهاء الوزارة الترتيبات المسحية لتزويد المكاتب القضائية بالخبراء في الشريعة والأنظمة ومحضري القضايا المؤهلين بشكل جيد، مشيرا إلى أن الوزارة تسعى لإنهاء هذا العمل في أسرع وقت.

وأوضح العيسى إلى أنه ستكون اتفاقيات تعاون قضائي مع عدد من الدول التي سيستفاد منها في الجانب الإجرائي دون الموضوعي، موضحا في الوقت ذاته أن القضاء السعودي يعد من أفضل الدول في معايير النزاهة وفق نتائج وإحصائيات مثبتة عالميا، بفضل تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية.

وكشف وزير العدل عن قرب تطبيق عقد الجلسات المفتوحة في المحاكم، موضحا أن ذلك تفعيل لمبدأ الشفافية وعلانية المداولات.

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ : 2010-10-28

رقم العدد : 16133 رقم الصفحة : 18 مسلسل : 141 رقم القصاصة : 2

أحمد رمزي
أحمد عبد العزيز الدجاني
الحبيب قبلة
أمين عبد الرحمن
إبراهيم العنزي
إرشاد أحمد
بندر آل مذيد
تامر قباروش
ثابت جنيد
حماد الحمدي
خلف الحمين
خالد السليمان
خالد العتيبي
خالد تشيجي
سامي قاري
سراج كمال
سعد الحسيني
سليمان الجريش
طارق الرحيلي
طه محمود
طه يوسف أحمد
عادل العديلي
عامر فتحي
عادل الرفاعي
عبد الرزاق الحكمي
عبد العزيز الأحمدي
عبد العزيز ناجي
عبد العزيز الخضري
علي الحمون
علي الحميد
عمر الرفاعي
عمر الطويلعي
عمر عبد الله بابكر
عوض الزواني
مؤيد كابلي
منير القيسي
نداح الحربي
عهد المدهي
محمد الدهشي
نهى الحبيب

واوضح وزير العدل أن مشروع المرافعات القضائية يضم إجراءات تنظيمية بحتة سبقه فيها نظام المحكمة التجارية عام ١٣٥٠هـ في عهد الملك عبد العزيز، مشيرا إلى كل هذه المشاريع «تشكيلات ومواد لتركيز مسؤوليات القضاء الشرعي». وأكد العيسى أن «الأصالة والتأصيل في الجانب الموضوعي أمر لا خشية عليه فالدولة لم تقم إلا على الكتاب والسنة وتحكيم الشريعة الإسلامية»، موضحا أهمية هذا الجانب في تقدم القضاء وعصرنته.

وأضاف: نريد أن نقدم مشروعا يجعل القضاء عصريا يعتز بثوابته لا أن نتوجس ونقلق من هذه التنظيمات فنحيل أنفسنا إلى متحف قضائي.

وساق وزير العدل البشري للحاضرين حين بين أن «نظام القضاء الصادر عام ١٤٢٨هـ حمل في طياته معالم مهمة وخطوطا عريضة وتفصيلات مهمة نقلت القضاء السعودي نقلة نوعية، وسركز في إعادة صياغة بعض الأحكام التفصيلية في التنظيم القضائي».

وأكد العيسى أنه ليس لدى المملكة فراغا قضائيا، مشيرا إلى سؤال وجه إليه في إحدى الدول مفاده أن المملكة لم تكتشف محاكم الاستئناف سوى منذ ثلاث سنوات، ما دعاه إلى القول بأن الاستئناف معمول به منذ زمن طويل ضمن محكمة التمييز.

المحكمة العليا

ودحض وزير العدل حسالة وجود فراغ في المحكمة العليا سابقا، موضحا أن الهيئة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى - السابق - كانت تؤدي عمل المحكمة العليا - حاليا - سواء في التدقيق الوجوبي للقضايا القتل والقطع والرجم أو ما يحيله المقام السامي باعتباره القاضي الأول.

ونبه إلى أن القضاء السعودي في تنظيمه الجديد أعاد صياغة التنظيم ولم ينشئ شيئا جديدا لسد الفراغ في نظام العدالة.

الرقابة على القضاء

وفيما يتعلق بالرقابة الدستورية على الأنظمة، أوضح العيسى أنه لا وجود للفراغ أيضا، مشيرا إلى أن الرقابة الدستورية تنقسم إلى قسمين سياسية وقضائية.

وأوضح وزير العدل أن لدى بعض الدول رقابة سياسية لا قضائية وتكون عبر المجالس الدستورية التي تضم القضاة وغيرهم، ملمحا إلى أن الرقابة الدستورية القضائية قسمين وتشمل رقابة إلغاء وهو ما عليه غالبية الدول، إضافة إلى النوع الثاني وهو رقابة الامتناع.

وأفاد العيسى: أن المملكة لديها نوعين من الرقابة سياسية وامتناع، مشيرا إلى أن تأسيس الرقابة الامتناعية جاء ضمن النظام الأساسي للحكم الذي نص على أن المحاكم الشرعية تطبق الكتاب والسنة والأنظمة إذا لم تتعارض مع تعاليم الكتاب والسنة.

وبين وزير العدل ان نظام القضاء الجديد شهد تطويرا ونقلات نوعية كبيرة، إذ احتوى إعادة صياغة درجات التقاضي لتشمل محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا، مشيرا إلى ان دور المحكمة العليا تعقيبي على الأحكام فتمنع مخالفة الشريعة والنظام، كما يتم الترافع إليها وفق شروط وضوابط معينة.

ولاحظ العيسى ان النظام الجديد شمل ايضا، تفعيل جانب الاختصاص النوعي معالجة اللجان شبه القضائية، مشيرا إلى أن البعض يخطئ حين يعتقد أنه توجد محاكم مرورية، إذ أنها مشمولة في المحاكم العامة.

واوضح وزير العدل: انه لا مانع مع مرور الوقت ووجود المقتضيات إنشاء محكمة مرورية بقرار من المجلس الأعلى للقضاء وموافقة المقام السامي.

وأكد العيسى: ان القضاء يستقر على مبدأ قضائي يتوجب على كافة مجلسها أخيرا قرار إجازة التدوين ورفعتها وفق آلية معينة للمقام السامي.

وأكد العيسى ان نظام القضاء الصادر عام ١٤٢٨هـ يحمل رؤية عصرية في عدة جوانب، لكنه لا يعتل إصلاحا، مبديا تحفظه على هذا المصطلح، إذ أن القضاء السعودي صالح ومصلح ينسجم مع معطيات الحكمة والعقلانية والموضوعية والحاجة مع اي تطور إيجابي.

هيئة كبار العلماء

ونفى وزير العدل أن تكون هيئة كبار العلماء اختلفت مع المجلس الأعلى للقضاء في مسألة تدوين الأحكام أو المبادئ القضائية، موضحا ان المعطيات التي دفعت الهيئة إلى رفض تدوين الأحكام قبل ثلاثة عقود تختلف عن المعطيات الحالية، ما يؤكد سعة أفق الهيئة التي صدر عن النظام السامي.

الأمير عبد العزيز بن ماجد متحدثا لرئيس التحرير محمد التونسي. وكاتبي «عكاظ» خالد السليمان ومحمد الأحيدب في المدينة المنورة.

مشروع الوساطة والتوفيق يحد من تدفق القضايا بنسبة ٩٠٪

سنعقد الجلسات المفتوحة في المحاكم قريبا تفعيلا لعلانية المداولات

مشاريع تطويرية

وكشف العيسى عن خطوات جديدة في تطبيق مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير القضاء، موضحا أن الدعم الكبير الذي تضمنه المشروع يحوي جانبين أحدهما خاص بالمباني والتجهيزات والآخر مختص بالتقنية.

وذكر وزير العدل أنه سيتم قريبا الإفصاح عن تفاصيل إنشاء ٧٠ مبنى للمحاكم والمرافق العدلية في أرجاء المملكة، إضافة إلى ٣٠ مبنى تم الإعلان عنها أخيرا.

وتطرق العيسى إلى المشاريع الحاسوبية التي أطلقتها الوزارة قبل أسبوعين، إذ امكن تقديد صحائف الدعوى الكترونيا لدى المحاكم المرتبطة بالشبكة، كاشفا عن طموح الوزارة إلى الوصول للمحكمة الإلكترونية.

تأخر القضايا

وأكد وزير العدل أن زيادة عدد القضاة لايعالج مسألة تأخر القضايا، مشيرا إلى ان عدد القضاة المنتهين إلى السلك القضائي في المملكة يتجاوز ضعف القضاة السير على جادته وعدم الحياد عنه، مشيرا إلى أن النظام الجديد للقضاء نص على أن المحكمة العليا هي المعنية بإرساء معايير المبادئ القضائية وفق ما تنظره من احكام، الأمر الذي يجب أن يحترمه كافة القضاة.

وافاد وزير العدل بأنه بحث منذ ١٥ عاما في نظام القضاء بشكل متواصل، ما تمخض عنه ان كل النظريات والقواعد القانونية الصحيحة في النظام لها أصل في الكتاب والسنة.

وأوضح العيسى أن النظام الجديد عزز مبدأ الشفافية في القضاء واستقلاله ولم ينشئه؛ لأن الشفافية وعلانية الجلسات تصديدا محكومة في النظام السابق الصادر عام ١٣٩٥هـ.

وتناول وزير العدل انتقادات أصدرتها جهات حقوقية غربية عن القضاء في المملكة، مبينا أن ٨٠ في المائة من تلك الانتقادات المجحفة تنتهكها دولها التي تنتمي إليها.